في قولهم جميعا قد وردي في غصب العقار والدور المتونة
ومنافع الوقف يقين بضمان شرى دارا وسكنها ثم ظهر
انها وقف والقصر فعليه اجر المثل صيانة لمال الوقف
والقصر جامع الفصولين لو كان الغصب غير منقول
فانهدم بآفة سماوية او جاء سيل فذهب البناء والشجر
او غلب السيل على الارض فنقبت تحت الماء لا يضمنه
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله واجمعوا انه لو نقص
شيء بسكناه لا يضمنه ولو قطع الاشجار ضمنه فلو قطعها
آخر او هدم البناء آخر ضمنه هو لا الغاصب جامع الفصولين
غصب العقار لا يضمن عند ابي حنيفة رح والمنقول يضمن
بالبيع والتسليم بالاتفاق والعقار يضمن بالانكار عند
ابي حنيفة رح حتى لو اودع عنده رجل وجحد المودع الوديعة
هل يضمنه فيه روايتان ابضاعة ابي حنيفة رح والاصح
ان العقار يضمن بالبيع والتسليم ويضمن ايضا بالجحود
منه العقار يضمن بالرجوع عن الشهادة حتى لو شهدا
على رجل بالدار ثم رجعا بعد الحكم ضمنا وقبل انما ضمنا
اذا اتلفا على المالك ملكه غصب ارضا فزرعها ونبت
فلما اكل ثمار الغاصب بقلعه ولو ابى فلما اكل قلعه فان
لم يحصد المالك حتى ادرك الزرع فهو للغاصب وللمالك نقصان

نقصان ارضه منه غصب ارضا وزرعها فطنا زرعا
وزرانيا آخر لا يضمن المالك اذ فعل ما يفعله القاضي بدون
ارضه برا فبذرها آخر شعيرا فصار سنة للمكابرة الاول
فلو شاء ضمنه برا مبذورا وابقى يقوم الارض مبذورة
وغير مبذورة فيضمن الفضل وهو البر المبذور وسلمها
للثاني ولو شاء صبر حتى ينبت ويتميز البر والشعير فيقوم
بقلع الشعير ولو لم يفعل شيئا من ذلك حتى استحصد فالشعر
للمالك والبر للمالك ولو سقاها ربها حين بذرها الثاني
فنبت فالزرع كله لرب الارض وعليه للشعير لصاحبه
وكذا لو غصب ارضا فزرعها ثم زرع آخر فالزرع كله
للثاني ويضمن للاول مثل بذره ونقصان الارض على الاول
جامع الفصولين في ثمان غصب فاسد المكيل
وما يجانسه اتسد تالف حصيرا لو امكن اعادته امره
كمن فرق سلة فتق قصبا يقوم مخيطا ومفتوقا فيضمن
الفضل وكذا لو نزع باب دار غصبه موضعه او بال في بئر
ماء للوضوء او حل سرج احد وكذا كل ما كان مركبا لو نقض
تالفه او صب الماء في التنور المحمى اتلف احد معاني
باب واخذ زوجي حمام المالك ان يدفع اليه الآخر ويضمنه
قيمته جامع الفصولين في ثمان غصب الفرس هل

في الحال صح

حتى صح ارتهان الدين ضمنه قيمته صحكا
وقبل قيمته للحال عند مالك للشك لان العقد
يتقوم بهلاك المتلف عليه كالثلاثي
الغصب منه
في ضمان الاصل والاجنبي القضي
صح الاصل والاجنبي القضي
بان الحال

Copyright © King Saud University